وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاربعاء، 20 سبتمبر 2023

أخبار الطاقة

السعودية تُبرم اتفاقية استضافة مؤتمر البترول العالمي الشرق الأوسط

وقّع وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، مذكرة تفاهم مع رئيس مجلس البترول العالمي بيدرو ميراس، بشأن استضافة المملكة النسخة 25 من المؤتمر في 2026.

وكانت اللجنة التنظيمية لمؤتمر البترول العالمي، قد أعلنت في أكتوبر (تشرين الأول) من العام الماضي، قبول ترشُّح المملكة لاستضافة وتنظيم المؤتمر والمعرض المصاحب له بنسخته الـ25 في مدينة الرياض لعام 2026، وذلك على هامش مؤتمر الشباب، الذي ينظّمه مجلس البترول العالمي، في مدينة ألماتي في جمهورية كازاخستان.

وحظيت المملكة بدعم دولي كبير إثر تقديم وزارة الطاقة، مؤخّراً، ملف ترشيح المملكة لاستضافة المؤتمر والمعرض.

ويُعد مؤتمر البترول العالمي، والمعرض المصاحب له، الذي يُعقد كل ثلاثة أعوام، حدثاً عالميّاً بارزاً، يجمع بين الدول والمنظمات الدولية، لتعزيز التعاون بينها في مُختلف مجالات الطاقة، ولإيجاد حلول للتحديات الجوهرية التي تواجه تطور هذا القطاع الحيوي؛ ولهذا، يحظى باهتمام كبير من المختصّين والإعلاميين وعامة الزوار.

يُشار إلى أن مجلس البترول العالمي، وهو الجهة المنظمة للمؤتمر، كان قد تأسس في 1933، ليكون هيئة متوازنة تتيح المجال لمناقشة القضايا التي تواجه قطاع النفط والغاز بين جميع ذوي العلاقة من أنحاء العالم.

ويُركز المجلس في فعالياته ونشاطاته على توظيف التطورات العلمية في قطاعات النفط والغاز، ونقل التقنية، والاستخدام المستدام للموارد النفطية في العالم، بما يعود بالنفع على الجميع.

وتشارك السعودية، ممثلةً بوزارة الطاقة، حالياً، في النسخة الـ24 من مؤتمر البترول العالمي، المقامة في مدينة كالغاري الكندية، خلال الفترة من 17 إلى 21 سبتمبر (أيلول) 2023؛ وذلك مواصلةً لدورها الريادي في تعزيز أمن واستقرار واستدامة أسواق النفط والغاز العالمية.

نصيحة من وزير الطاقة لمذيع: اسأل ولي العهد لم لا يسمح لنا بالنوم؟

العربية

قبيل ساعات من بث مقابلة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان مع قناة «فوكس نيوز» الأميركية، اليوم الأربعاء، لم تهدأ وسائل التواصل الاجتماعي.

فقد انشغلت المنصات بمقطع فيديو انتشر لوزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وهو يرد على سؤال محاور القناة Bret Baier حين طلب منه النصح بما يجب عليه طرحه من أسئلة على ولي العهد.

فرد الوزير السعودي على المذيع بأن عليه أن يسأل الأمير محمد بن سلمان «متى سيسمح لوزرائه بالنوم مدة 8 ساعات لـ3 أيام متواصلة»، في إشارة منه إلى كثرة العمل.

فما كان من المحاور إلا أن ضحك لتلك الإجابة التي تشي بالكثير عن نشاط الوزارات في المملكة لتحقيق الخطط الضخمة التي وضعها ولي العهد.

في حين انتشر المقطع بشكل واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حاصدا مئات المشاركات والإعجابات.

ومن المرتقب أن تتناول تلك المقابلة، مجموعة من المواضيع حول مستقبل المملكة والعلاقات مع الولايات المتحدة وغيرها.

وكانت المحطة بدأت بعرض بعض التقارير الخاصة من السعودية أمس، قدم فيها «باير» نظرة من وراء الكواليس على المملكة.

كذلك أجرى مقابلات مع مسؤولين سعوديين، من ضمنهم وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان، ووزير الاقتصاد والتخطيط فيصل الإبراهيم، ووزير الرياضة الأمير عبد العزيز بن تركي الفيصل، ووزير السياحة أحمد الخطيب، والرئيس التنفيذي لهيئة تطوير بوابة الدرعية جيري إنزيريلو. ستبث في تقرير خاص قبل المقابلة الموسعة مع ولي العهد.

النفط يرتفع وسط مخاوف ضعف إنتاج النفط الصخري وعجز الإمدادات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الثلاثاء للجلسة الرابعة على التوالي، إذ أثار ضعف إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة مزيدا من المخاوف بشأن عجز في الإمدادات ناجم عن تمديد تخفيضات الإنتاج من جانب السعودية وروسيا.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت القياسي العالمي 41 سنتا أو 0.43 بالمئة إلى 94.84 دولارا للبرميل. وبعد أن تجاوزت مكاسبها دولارًا واحدًا، ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 92 سنتًا، أو 1.01 %، إلى 92.40 دولارًا.

وارتفعت الأسعار لمدة ثلاثة أسابيع متتالية، وسجل كلا الخامين القياسيين أعلى مستوياتهما في 10 أشهر.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية إن إنتاج النفط الأميركي من أكبر المناطق المنتجة للصخر الزيتي يتجه نحو الانخفاض إلى 9.393 مليون برميل يوميا في أكتوبر، وهو أدنى مستوى منذ مايو 2023. سيكون قد انخفض لمدة ثلاثة أشهر متتالية. وتأتي هذه التقديرات بعد أن مددت السعودية وروسيا هذا الشهر تخفيضات الإنتاج مجتمعة بمقدار 1.3 مليون برميل يوميا حتى نهاية العام.

وقال كيلفن وونغ، كبير محللي السوق في أواندا في سنغافورة، إن الأسعار تتلقى الدعم من المخاوف بشأن ضيق العرض والعوامل الفنية. وقال «كان هناك اتجاه صعودي مستمر على المدى القصير في العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط، حيث تم الاحتفاظ بالانخفاضات السابقة بواسطة المتوسط المتحرك لمدة 5 أيام منذ 29 أغسطس والذي يعمل الآن كمؤشر رئيس على المدى القصير وأشار وونغ إلى أن الدعم عند نحو 89.90 دولارًا للبرميل.

وخفض الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو توقعات الشركة للطلب على المدى الطويل، ويتوقع الآن أن يصل الطلب العالمي إلى 110 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2030، بانخفاض عن التقدير السابق البالغ 125 مليون برميل يوميا.

ودافع وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان يوم الاثنين عن تخفيضات أوبك+ لإمدادات النفط، قائلا إن أسواق الطاقة الدولية تحتاج إلى تنظيم مخفف للحد من التقلبات، بينما حذر أيضا من عدم اليقين بشأن الطلب الصيني والنمو الأوروبي وإجراءات البنك المركزي لمعالجة التضخم.

ومن المقرر صدور قرارات أسعار الفائدة هذا الأسبوع من البنوك المركزية في الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان والسويد وسويسرا والنرويج. وقال تاماس فارجا من شركة بي في إم إنرجي إن هذا «لن يفعل شيئًا لتهدئة الأعصاب مع استمرار الصدام بين انخفاض كبير في الإمدادات والتوقعات الاقتصادية غير المطمئنة».

وأعرب كبار المسؤولين التنفيذيين في شركة إكسون موبيل وأرامكو السعودية عن دعمهم للانتقال العالمي إلى أشكال الطاقة النظيفة، مع التأكيد على الأهمية الدائمة للنفط في قطاع الطاقة في المستقبل المنظور، وجاءت هذه التصريحات يوم الاثنين في مؤتمر النفط العالمي الذي عقد في كالجاري.

وأعرب دارين وودز، الرئيس التنفيذي لشركة إكسون، وأمين ناصر، رئيس شركة أرامكو السعودية، عن شكوكهما بشأن التوقعات الأخيرة لرئيس وكالة الطاقة الدولية، والتي أشارت إلى أن الطلب على الوقود الأحفوري سيصل إلى ذروته بحلول عام 2030. وشدد الرئيسان على ضرورة مواصلة الاستثمار في النفط والغاز التقليديين كجزء من نهج متوازن لمكافحة تغير المناخ.

وقال وودز يوم الاثنين «يبدو أن هناك تفكيرا بالتمني بأننا سنقلب التحول من حيث نحن اليوم إلى ما سنكون عليه غدا» محذرا من التخفيض المتسرع في استخدام النفط بسبب زيادة الطلب العالمي على الطاقة، وشدد على أنه بدون استثمار مستدام في الصناعة، فإن نقص العرض قد يؤدي إلى تضخم الأسعار.

وكرر الناصر آراء وودز، وتوقع استخدامًا قياسيًا للنفط يتراوح بين 103 ملايين إلى 104 ملايين برميل يوميًا في النصف الأخير من هذا العام، مع توقع ارتفاع الطلب إلى 110 ملايين بحلول عام 2030. وأكد أن هذا يفرض ضغوطًا على الصناعة لمواصلة الاستكشاف. مصادر إنتاج جديدة بدلاً من خفض الإنتاج كما يقترح المدافعون عن البيئة.

وقال الناصر خلال المؤتمر: «نحن بحاجة إلى الاستثمار، وإلا سنواجه أزمة أخرى على المدى المتوسط إلى الطويل وسنعود إلى الوراء فيما يتعلق باستخدام المزيد والمزيد من الفحم وغيره من المنتجات الرخيصة المتوفرة اليوم».

كما سلط وودز الضوء على أهمية السياسات الحكومية الواضحة التي تركز على خفض الانبعاثات. وذكر أنه على الرغم من أن مبادرات مثل قانون خفض التضخم الأميركي تحفز الاستثمارات في سلاسل التوريد الخاصة بتحويل الطاقة، إلا أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود.

وقال وودز أمام مؤتمر النفط العالمي: «الحكومات لا تستطيع تحمل تكاليف دعم خفض الانبعاثات إلى الأبد»، «في نهاية المطاف، يجب أن تلعب قوى السوق دورها، وسنحتاج إلى سوق لخفض الكربون».

وقال وودز لقد تطور موقف الصناعة بشأن تغير المناخ وانبعاثات الكربون، مع ظهور نهج مشترك، وهو الاعتراف بحقيقة تغير المناخ والحاجة إلى خفض الانبعاثات، مع التأكيد على أن النفط لا يزال يشكل أهمية حيوية في تلبية الطلب العالمي على الطاقة. ويعتقد القطاع أيضًا أنه يمكن أن يساهم بشكل كبير في الحد من التلوث من خلال الحلول الهندسية

مثل احتجاز الكربون وتخزينه.

ومن المتوقع أن ترتفع أسعار النفط نحو 100 دولار للبرميل على المدى القصير بسبب تخفيضات الإنتاج والتوترات الجيوسياسية، وفقًا لمذكرة حديثة صادرة عن الرئيس العالمي لأبحاث السلع في سيتي إد مورس وفريقه. ومع ذلك، يعتقد المحللون أن هذه المستويات المرتفعة ليست مستدامة ويتوقعون تراجعها بحلول نهاية العام.

ويشير التقرير، الذي صدر اليوم، إلى أن الميل السعودي إلى حجب النفط عن السوق، إلى جانب إبقاء روسيا على قيود التصدير، يمكن أن يدفع الأسعار إلى الارتفاع على المدى القصير. ومع ذلك، مع نمو العرض بشكل أسرع من نمو الطلب خارج المملكة العربية السعودية وروسيا، فإن الأسعار التي تبلغ نحو 90 دولارًا للبرميل تبدو غير مستدامة.

وكان هذا الارتفاع في أسعار النفط واضحا خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وشهد خام غرب تكساس الوسيط زيادة بنحو 23 دولارًا للبرميل منذ أواخر يونيو، مع تجاوز الأسعار اليوم 91 دولارًا. وشهدت العقود الآجلة لخام برنت اتجاها تصاعديا مماثلا، حيث ارتفعت بأكثر من 30 % خلال نفس الفترة وتقف حاليا فوق 94 دولارا للبرميل.

وعلى عكس هذه الزيادة قصيرة المدى، يتوقع محللو سيتي أن يبلغ متوسط سعر النفط 84 دولارًا في الربع الأخير من عام 2023 ويتوقعون أن ينخفض إلى النطاق المنخفض البالغ 70 دولارًا في عام 2024. وتشير المذكرة إلى أن الإنتاج ينمو بين الأعضاء من خارج أوبك + مثل الولايات المتحدة. والبرازيل وكندا وغيانا، علاوة على ذلك، شهدت الصادرات من فنزويلا وإيران أيضًا زيادة.

وتشير المذكرة إلى أن ديناميكيات المخزون هذه يجب أن تحافظ على سقف لأسعار النفط الخام للفترة المتبقية من عامي 2023 و2024، وتضيف كذلك أن المملكة العربية السعودية قد تتراجع عن التخفيضات إذا أصبحت الأسواق ضيقة للغاية.

وفي أوائل أغسطس، مددت المملكة العربية السعودية تخفيضات إنتاجها من جانب واحد بينما خفضت روسيا صادراتها حتى نهاية العام. وتأتي هذه التخفيضات بالإضافة إلى تخفيضات أوبك+ المعلنة العام الماضي.

وأدى هذا الارتفاع الأخير في أسعار النفط إلى قيام ار بي سي كابيتال ماركيتس بالتفكير في إمكانية الوصول إلى 100 دولار للبرميل وسط سوق قائم على الزخم. وكتب المحللان مايكل تران وهيليما كروفت في مذكرة حديثة للمستثمرين: «لقد تطورت فكرة 100 دولار للبرميل من فكرة لا يمكن تصورها على الإطلاق قبل بضعة أشهر قصيرة، إلى مسافة قريبة (أو تضخيم) اليوم».

ومع ذلك، يحذر مورس من أن «ارتفاع الأسعار على المدى القريب يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في الأسعار في العام المقبل». يشير هذا إلى انعكاس محتمل في ديناميكيات سوق النفط مع انتقالنا إلى عام 2024.

في وقت، يبدأ الأسبوع المحوري للأسواق العالمية بارتفاع حاد آخر في أسعار النفط، شهد الارتفاع المستمر ارتفاع أسعار خام غرب تكساس الوسيط بأكثر من 30 % هذا الربع، مدفوعًا بنقص العرض الكلاسيكي بعد أن قررت المملكة العربية السعودية وروسيا تقليص إنتاجهما.

والأمر اللافت للنظر هو أن هذا الارتفاع المستمر في أسعار النفط قد حدث حتى وسط المخاوف بشأن انخفاض الطلب من أوروبا والصين في الوقت الذي تواجه فيه تلك الاقتصادات تباطؤًا حادًا، مما يوضح مدى ضيق جانب العرض من المعادلة. وحقيقة أن النفط ارتفع يوم الجمعة على الرغم من نبرة العزوف عن المخاطرة في أسواق الأسهم يضيف مصداقية لهذه الفكرة.

ويخلف ارتفاع أسعار النفط تداعيات تتجاوز أسواق الطاقة، إذ إنها تضغط في الوقت نفسه على المستهلكين وتؤجج الضغوط التضخمية، وهذا بدوره يؤدي إلى تعقيد حياة البنوك المركزية التي تواجه الآن خطر استمرار ارتفاع التضخم مما يؤدي إلى التباطؤ الاقتصادي.

وفي الأسواق، يترجم ارتفاع أسعار النفط إلى أخبار سيئة بالنسبة لعملات الاقتصادات المستوردة للطاقة، وأبرزها منطقة اليورو واليابان، في البداية من خلال القناة التجارية ثم من خلال تثبيط النمو الاقتصادي. وعلى هذا فإن تطور أسعار الطاقة سوف يشكل أهمية بالغة بالنسبة لليورو والين، اللذين أصبحا في وضع حرج بالفعل.

وتراجعت الأسهم في وول ستريت يوم الثلاثاء، مع قيادة قطاع التكنولوجيا للانخفاض. ويعزو بعض المحللين عمليات البيع إلى انتهاء صلاحية الخيارات الضخمة الأسبوع الماضي، على الرغم من أن الارتفاع المطرد في عائدات السندات ربما لعب دورًا أيضًا.

ويبدو أن أسواق الأسهم بدأت تشعر بحرارة ارتفاع العائدات، حيث شهد الأسبوع الماضي تحولًا بعيدًا عن أسهم التكنولوجيا ونحو الأسهم الموجهة نحو القيمة، وهو أمر نموذجي في نظام العائدات المرتفعة، ومن غير المرجح أن يهدأ هذا الضغط بالنظر إلى أن عوائد سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات بلغت لفترة وجيزة أعلى مستوياتها منذ عام 2007 في وقت سابق اليوم، بفضل ارتفاع أسعار الطاقة.

فيما أن الارتفاع المذهل في أسواق الأسهم هذا العام يفقد قوته ويمكن أن يتراجع أكثر. ولا تزال التقييمات باهظة الثمن تاريخياً، مما يترك وول ستريت عرضة للخطر في حالة ارتفاع عوائد السندات بشكل أكبر، وانخفضت الأرباح للأرباع الثلاثة الآن والسؤال هو ما إذا كانت ستتسارع مرة أخرى في الربع الرابع كما يتوقع المحللون، على الرغم من تباطؤ النمو العالمي الذي تحذر منه استطلاعات الأعمال بأنه وشيك.

وفي ساحة سوق العملات الأجنبية، تراجع الدولار يوم الثلاثاء ولا يزال في موقف دفاعي اليوم. ومع وصول العائدات الأميركية إلى أعلى مستوياتها خلال الدورة الجديدة وتراجع أسواق الأسهم، فمن المدهش أن الدولار لم يتمكن من الارتفاع.

وقد يكون هناك عنصر من الحذر يتسلل قبل قرار اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة يوم الأربعاء، مما يبقي تجار الدولار على أهبة الاستعداد. وبعيدًا عن بنك الاحتياطي الفيدرالي، هناك أيضًا اجتماعات للبنوك المركزية في المملكة المتحدة وسويسرا واليابان على جدول الأعمال. وبالتالي، سيكون الأسبوع مليئًا بالتقلبات.

بينما شهدت أسعار الذهب انتعاشًا يوم الثلاثاء، حيث ارتدت لتمحو جميع الخسائر التي تكبدتها في وقت سابق من الأسبوع وتم تداولها بشكل أعلى. إن حقيقة أن السبائك تمكنت من الإغلاق على ارتفاع خلال أسبوع ارتفع فيه الدولار الأميركي وعوائد سندات الخزانة يعد انتصارًا في حد ذاته ويشير إلى وجود طلب «حقيقي» على الذهب تحت السطح، على الأرجح بسبب قيام البنوك المركزية برفع احتياطياتها.

ومما يؤكد هذه النقطة هو أن الذهب يتم تداوله على بعد أقل من 8 % من أعلى مستوياته القياسية، حتى مع وصول العائدات إلى أعلى مستويات الدورة الجديدة. ومن ثم، يُظهر السبائك مرونة نسبية، على الرغم من أن ذلك لا يكفي لتحويل التوقعات الإيجابية، ولكي يحدث ذلك، يجب أن يتغير المشهد الاقتصادي بحيث تشعر الأسواق بالذعر بشأن الركود وهناك تكهنات بتخفيض أسعار الفائدة من بنك الاحتياطي الفيدرالي، وهو ما لا يلوح في الأفق بعد.

محللون: برنت سيصل إلى 100 دولار في فترة ليست طويلة
.. هيكل السوق سليم
أسامة سليمان من فيينا
الاقتصادية

ارتفعت أسعار النفط الخام للجلسة الرابعة على التوالي، إذ أثار ضعف إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة مزيدا من المخاوف حيال شح المعروض.

وسجل الخام أعلى مستوى له خلال عشرة أشهر على الرغم من بعض التحفظات بشأن مستقبل الاقتصاد الصيني والسياسة النقدية المتشددة للبنوك المركزية، ومع ذلك فإن هيكل السوق الأساسية يبدو سليما في الوقت الحالي.

وقال لـ «الاقتصادية»، محللون نفطيون، إن بيانات الصين الصناعية والتجارية على الرغم من تأرجحها إلا أنها تسير في مسار إيجابي ومطمئن للسوق النفطية، حيث يكافح ثاني أكبر اقتصاد في العالم من أجل إعادة إحياء النمو بعد فترة الوباء.

وأوضح المحللون أنه على الرغم من المكاسب المتلاحقة للنفط ما زالت العوامل الهبوطية مستمرة، خاصة بعد توقعات بشأن الطلب العالمي على النفط وتشديد السياسة النقدية لعديد من البنوك المركزية الكبرى لكبح جماح التضخم المرتفع، مشيرين إلى أن مكمن القلق يتمثل في تباطؤ النمو العالمي إلى درجة يمكن أن تؤدي إلى تقويض الطلب على النفط في المستقبل.

وفي هذا الإطار، أكد سيفين شيميل مدير شركة «في جي آندستري» الألمانية، أن أسعار النفط الخام مستمرة في الارتفاع بسبب ديناميكيات العرض والطلب الأساسية، مبينا أن الطلب لا يزال قويا، ما يعزز من ارتفاع الأسعار.

ولفت إلى ترقب السوق النفطية لبيانات المخزونات الصادرة عن معهد البترول الأمريكي، التي ستعطي مزيدا من الأدلة حول حالة توازن العرض والطلب في السوق، موضحا أن «أوبك» قد تتمكن من استعادة شريحة كبيرة من الإنتاج خلال الربع الرابع مع الحفاظ على الأسعار مدعومة بشكل مريح فوق 90 دولارا للبرميل.

من جانبه، قال روبين نوبل، مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، إن أسعار النفط ظلت مرتفعة، حيث أدى ضعف الدولار الأمريكي قليلا والمخاوف من المزيد من تخفيضات الإنتاج إلى إبقاء المضاربين على الارتفاع في المقدمة.

وأشار إلى اتجاه أسعار النفط نحو أكبر زيادة فصلية منذ الحرب الروسية الأوكرانية في الربع الأول من 2022، لافتا إلى استمرار ارتفاع النفط على الرغم من تباطؤ اقتصاد منطقة اليورو والمشكلات في الصين مع التعافي الاقتصادي، مبينا أنه على الرغم من المخاوف بشأن الانتعاش في الصين، فإن الطلب على النفط لثاني أكبر اقتصاد في العالم ظل عند مستويات قياسية.

من ناحيته، أكد ماركوس كروج، كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، أن المخاوف الاقتصادية لها تأثير سلبي على أسعار النفط، وهناك محاولات من قبل السلطات الصينية في الآونة الأخيرة بتنفيذ سلسلة من إجراءات التحفيز للمساعدة في تعزيز الاقتصاد، ولكن لا يزال هناك بعض القلق لدى المشاركين في السوق من أنه إذا لم تجد الصين مسارا للنمو الاقتصادي المستدام للمضي قدما فقد تبدأ في إعاقة الطلب على النفط أيضا.

وأشار إلى توقع إدارة معلومات الطاقة أن ينخفض إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة للشهر الثالث على التوالي

في سبتمبر لينخفض إلى 9.39 مليون برميل يوميا، مبينا أنه على الرغم من التراجع المستمر في إنتاج النفط الصخري الأمريكي إلا أن إدارة معلومات الطاقة لا تزال ترى أن إنتاج النفط الأمريكي سيصل إلى مستوى قياسي هذا العام ويتجاوز هذا المستوى في 2024.

بدورها، قالت ليندا تسيلينا، مدير المركز المالي العالمي المستدام، إن معطيات السوق الراهنة ترجح أنه من المحتمل جدا أن «نرى خام برنت يتحرك فوق 100 دولار للبرميل»، موضحة أن بعض معايير الخام تجاوزت بالفعل مستوى 100 دولار للبرميل.

ورجحت أن خام برنت سيصل إلى 100 دولار للبرميل «في فترة ليست طويلة جدا»، لكن بحسب توقعات «إس أيه بي» هناك تشكك، فيما يتعلق بارتفاع الأسعار إلى 110 - 120 دولارا للبرميل، لأن احتمال تزايد الطلب على المنتجات النفطية سيتقلص بسبب مستوى الأسعار.

وفيما يخص الأسعار، ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 90 سنتا، بما يعادل 1 في المائة، إلى 92.38 دولار للبرميل، وهو ما يقل قليلا عن أعلى مستوى في عشرة أشهر الذي بلغته الإثنين، في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 27 سنتا أو 0.3 في المائة، إلى 94.70 دولار للبرميل.

وارتفعت الأسعار لثلاثة أسابيع متتالية.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 96.93 دولار للبرميل، الإثنين، مقابل 96.87 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، أمس، أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق سادس ارتفاع له على التوالي، وأن السلة ارتفعت بنحو ثلاثة دولارات، مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 93.12 دولار للبرميل.

خامات نفطية تتجاوز 100 دولار للبرميل وسط توقعات بشح المعروض العالمي

الاقتصادية

في الوقت الذي يركز فيه مستثمرون ومتعاملون في قطاع النفط على ارتفاع أسعار النفط التي اقتربت من 100 دولار للبرميل، يجري تداول بعض الخامات بالفعل فوق هذا المستوى، ما يسلط الضوء على توقعات بشح المعروض. أشارت بيانات من مجموعة بورصة لندن إلى تجاوز سعر الخام النيجيري كوا إيبوي 100 دولار للبرميل الإثنين.

وقال بيارن شيلدروب، المحلل في البنك السويدي إس.إي.بي، في تقرير، إن خام تابيس الماليزي وصل إلى 101.30 دولار الأسبوع الماضي، وفقا لـ«رويترز». ارتفع النفط إلى أعلى مستوياته في 2023 مع تركيز المستثمرين على احتمال شح في الإمدادات في الربع الرابع من العام.

تم تداول العقود الآجلة لخام برنت عند مستوى مرتفع بلغ 94.89 دولار، الإثنين، وبلغ مؤشر القياس ذو الصلة المستخدم في تداول كثير من الشحنات المادية في العالم، المسمى برنت المؤرخ، مستوى أعلى بقليل من 96 دولارا، بحسب البورصة.

ويتجاوز سعر كوا إيبوي وبعض الخامات الأخرى المسعرة مقابل برنت 100 دولار بالفعل، لأنها تستند إلى سعر خام برنت المؤرخ، إضافة إلى الفارق النقدي أو العلاوة، التي تقدرها البورصة حاليا بنحو 4.25 دولار للبرميل. وقال شيلدروب: إنه يرجح بشكل كبير أن يتحرك سعر برنت فوق 100 دولار. ويتوقع بنك يو.بي.إس السويسري أن تصل العقود الآجلة لخام برنت إلى أرقام في خانة المئات. وأضاف جيوفاني ستونوفو المحلل لدى يو.بي.إس «نتوقع تداول برنت في نطاق 90 - 100 دولار خلال الأشهر المقبلة، مع هدف لنهاية العام عند 95 دولارا».

الطلب على الكهرباء في كوريا الجنوبية يصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق الاقتصادية

قالت وزارة الصناعة الكورية الجنوبية، أمس، إن الطلب على الكهرباء في البلاد سجل أعلى مستوى له على الإطلاق في أغسطس الماضي، حيث تعرضت البلاد لموجة حر غير عادية.

وبحسب الوزارة، فإن الحد الأقصى للطلب على الكهرباء في البلاد بلغ 93.6 جيجاواط في الساعة الخامسة مساء في السابع من أغسطس، متجاوزا الرقم القياسي السابق البالغ 93 جيجاواط المسجل في أغسطس 2022، ورغم الطلب القياسي، تمكنت البلاد من توفير الكهرباء بطريقة مستقرة عبر توفير 104.3 جيجاواط، وهو أيضا أعلى مستوى على الإطلاق.

وأضافت الوزارة أن قدرة الإمداد القياسية جاءت في وقت تضغط فيه الحكومة لتعزيز توليد الطاقة النووية على عكس سياسة الحكومة السابقة التي كانت تسعى إلى التخلص التدريجي من الاعتماد على الطاقة النووية، بحسب وكالة أنباء (يونهاب) الكورية.

وفي ديسمبر الماضي، دخل مفاعل شين هانول 1 النووي في مقاطعة أولجين الواقعة جنوب شرقي البلاد حيز التشغيل الكامل، وتمت إعادة عديد من المفاعلات الأخرى إلى التشغيل الطبيعي بعد الانتهاء من أعمال الصيانة هذا العام.

وقالت الوزارة إن الطاقة النووية شكلت 23.4 في المائة من إجمالي إمدادات الطاقة في البلاد خلال ذروتها في الشهر الماضي، وتمثل هذه النسبة أعلى رقم لها في غضون ستة أعوام.

إلى ذلك، قالت وزارة الصناعة، أمس، إن صادرات كوريا الجنوبية من السيارات قفزت 28.7 في المائة على أساس سنوي في أغسطس على خلفية الطلب العالمي القوي على السيارات الكهربائية، وغيرها من السيارات الصديقة للبيئة.

وبلغت قيمة صادرات السيارات 5.29 مليار دولار الشهر الماضي، مقارنة بـ4.12 مليار دولار في الشهر نفسه من العام الماضي، وفقا للبيانات الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة والطاقة.

وقالت الوزارة إن هذا هو أعلى رقم لأي شهر من أغسطس.

وسجلت صادرات السيارات نموا مزدوج الرقم على أساس سنوي لمدة 14 شهرا متتاليا حتى أغسطس. وخلال الأشهر الثمانية الأولى من 2023، ارتفعت قيمة صادرات السيارات 39.5 في المائة على أساس سنوي إلى 46.85 مليار دولار.

وكانت أمريكا الشمالية هي وجهة التصدير الأولى للسيارات الكورية الجنوبية في الشهر الماضي، حيث ارتفعت المبيعات 28.1 في المائة على أساس سنوي إلى 2.59 مليار دولار في أغسطس.

وارتفعت قيمة الشحنات إلى الاتحاد الأوروبي 66.2 في المائة إلى 859 مليون دولار، وزادت قيمة الشحنات إلى الدول الآسيوية 15.2 في المائة إلى 435 مليون دولار. وارتفعت قيمة الصادرات إلى الشرق الأوسط 29.3 في المائة إلى 462 مليون دولار.

وقاد الطلب العالمي القوي على السيارات الصديقة للبيئة النمو الإجمالي لصادرات السيارات.

وارتفعت قيمة صادرات السيارات الصديقة للبيئة 47.8 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 1.79 مليار دولار في أغسطس.

ومن حيث الحجم، ارتفعت صادرات السيارات الصديقة للبيئة 29.4 في المائة على أساس سنوي إلى 53.38 ألف وحدة

في الشهر الماضي، ما يعني أن واحدة من كل ثلاث سيارات كورية جنوبية تم بيعها في السوق العالمية كانت صديقة للبيئة.
وبالتفصيل، ارتفعت مبيعات السيارات الكهربائية وسيارات الهيدروجين 87 في المائة على أساس سنوي إلى 1.05 مليار دولار، وارتفعت مبيعات السيارات الهجينة 19.5 في المائة إلى 580 مليون دولار.
وقالت الوزارة في بيان: «جاءت المبيعات السريعة حيث يحق للمركبات التجارية الكورية الجنوبية التمتع بمزايا ضريبية بموجب قانون خفض التضخم الأمريكي IRA بغض النظر عن الشروط الأخرى. وبناء على ذلك، قفزت نسبة مبيعات مركباتنا التجارية في السوق الأمريكية إلى نحو 55 في المائة في أغسطس من 5 في المائة في العام الماضي».
يقدم قانون خفض التضخم إعفاءات ضريبية تصل إلى 7500 دولار لكل مشتر لسيارة كهربائية جديدة يتم تجميعها في أمريكا الشمالية ومع بطاريات مصنوعة من كمية معينة من المعادن المهمة المنتجة في المنطقة، لكن هذه الشروط لا تنطبق على المركبات التجارية.
وقالت الوزارة إن مبيعات السيارات الكهربائية الكورية الجنوبية في الولايات المتحدة سجلت نموا على أساس سنوي لمدة تسعة أشهر على التوالي.
وارتفع الإنتاج المحلي 9.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 311.96 ألف وحدة في أغسطس على خلفية الإمداد السلس لأشباه موصلات السيارات.
ومع ذلك، أظهرت البيانات أن مبيعات السيارات في كوريا الجنوبية انخفضت 0.7 في المائة إلى 130.67 ألف وحدة الشهر الماضي، حيث شهدت العلامات التجارية الأجنبية انخفاض مبيعاتها في كوريا الجنوبية 11.2 في المائة على أساس سنوي إلى 24.03 ألف وحدة مجتمعة.

تعاون في صناعة الشحن لتعزيز الوقود الأخضر وتطوير معايير تشغيل السفن الاقتصادية

أعلنت شركة «أيه بي مولر-ميرسك» الدنماركية العملاقة النقل البحري، وهي إحدى أكبر شركات الشحن في العالم ومقرها كوبنهاجن، وشركة «سي إم أيه - سي جي إم» الفرنسية للشحن والخدمات اللوجستية، أمس، تعاونهما لتعزيز التخلص من الكربون في صناعة الشحن، من خلال استخدام الوقود الأخضر.

واتفق الطرفان على العمل بشكل مشترك من أجل التحول الأخضر في مجال الشحن، والاستفادة والتعلم من بعضهما بعضا لتطوير استخدام أنواع وقود بديلة أكثر خضرة لدفع سفن الحاويات.

وتهدف الشراكة إلى تطوير معايير عالية لاستخدام الوقود الأخضر البديل والمستدام، تشمل إطار الإنتاج الضخم للميثان الأخضر والميثانول الأخضر.

واتفقت الشركتان على الاستمرار في استكشاف أعمال البحث والتطوير المشتركة بشأن العناصر الأخرى التي يمكن استخدامها من أجل الوصول إلى تحقيق حل صافي الانبعاثات الصفرية كاستخدام أنواع وقود بديلة جديدة لسفنهما، مثل الأمونيا، أو تكنولوجيا الابتكار، بحسب «الألمانية». كما تخطط الشركتان لتطوير معايير لتشغيل السفن بواسطة الميثانول الأخضر، فيما يتعلق بشؤون السلامة وتزود السفن بالوقود.

إتمام تجربة تركيب أبراج نقل الطاقة الكهربائية في «نيوم»

الشرق الأوسط

أعلنت «نيوم للطاقة والمياه» (إينووا) السعودية، عن إتمام تجربة تركيب أبراج خطوط الجهد العالي التي تنقل الطاقة الكهربائية من نقطة إلى أخرى بمساعدة الطائرات المروحية، وذلك جزءاً من مهمة الشركة المتمثلة في بناء نظام يعتمد على مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 100 في المائة.
وتعزز المبادرة الأولى من نوعها في السعودية مكانة «إينووا» شركةً إقليميةً رائدةً في اعتماد أساليب بناء صديقة للبيئة ويلغي نقل أجزاء الأبراج وتجميعها في الموقع بمساعدة الطائرات المروحية والحاجة إلى بناء طرق للشاحنات والرافعات كثيفة الكربون وغيرها من المعدات الثقيلة.

وقال المدير التنفيذي لهندسة أنظمة الطاقة لدى «إينووا» ثورستن شوارز: «تمثل طريقة بناء أبراج نقل الطاقة في جبال نيوم فرصة للشركة من أجل رفع المعايير العالمية لأساليب البناء المتّبعة، كما تساعد على تخفيف التأثير البيئي والحفاظ على سلامة الطبيعة».

وأشرفت على إدارة المشروع المهندسة السعودية جمانة آل مرضي، مما يعكس التزام «إينووا» بتطوير ودعم المواهب الوطنية الرائدة من جميع أنحاء المملكة.

وأوضحت المهندسة آل مرضي، أن طريقة البناء بمساعدة الطائرات المروحية أسهمت بتقليل المخاطر البيئية لإتمام البنى التحتية لنيوم، إضافةً إلى إتاحة التسليم السريع للمشروعات المماثلة التي تتطلب عجلة في التنفيذ، وساعدت في تقليل الوقت المستغرق لتسليم أبراج النقل، بالإضافة إلى الحد من عدد القوى العاملة والجهد الإضافي الذي يتطلبه بناء الأبراج باستخدام الرافعات التقليدية.

رئيس مجموعة «كار» النفطية: العراق بحاجة إلى مرجعية قانونية لاستثمار البترول

الشرق الأوسط

لم يعرف العراق خلال تاريخه منذ اكتشاف النفط قبل نحو قرن أي شراكة بين الدولة والقطاع الخاص المحلي، وبقيت سوق الطاقة طيلة عقود تحت سلطة الدولة التي احتكرت تطوير حقول النفط والغاز. وبالكاد تحرر المجال عام 2003 مع دخول حذر للشركات المحلية التي واجهت تحديات تتعلق بالموارد البشرية الخبيرة، والعمل في مناخ جيوسياسي مضطرب، وفي منطقة نزاع تعتمد فقط على موارد النفط.

مجموعة «كار» النفطية، من بين شركات عراقية قليلة، انخرطت في الاستثمار النفطي خلال العقدين الماضيين، ويقول رئيسها باز البرزنجي في حوار لـ«الشرق الأوسط»: «إن مستقبل الطاقة في منطقة نزاع إقليمي ودولي هو رهن نجاح تجربة الشركات المحلية بوضع استراتيجية نفطية تقدم الاقتصاد على السياسة وتركز على تطوير البنى التحتية لقطاع النفط».

4 حقب تاريخية لنفط العراق

مرت السياسة النفطية في العراق بأربع حقب تاريخية، بدأت بالعهد العثماني مروراً بتأسيس الدولة الحديثة وحكم الانتداب البريطاني، ومن بعدها فترة الجمهورية وسياسة التأميم، انتهاءً بتجربة عراق ما بعد صدام حسين. وفي جميعها، كان النفط أداة بيد السياسة، كما يصف البرزنجي، الذي يرى أن التصويت على الدستور العراقي عام 2005، كان فرصةً لتوحيد العراقيين وفعالياتهم الحزبية على «سياسة نفطية مرنة ومتاحة للتطوير والتنمية».

وبحسب البرزنجي، فإن تجارب العراق مع الاستثمار النفطي تضع صانع القرار أمام حقيقة ثابتة مفادها أن تحرير النفط من سطوة السياسة بات حتمية تاريخية، وقد توصلت إليها مبكراً حتى الدول التي كانت تتبنى اقتصاداً آيديولوجياً. ويمكن للعراق امتلاك قرار ثابت لإدارة الطاقة، متى ما اعتمدت الدولة العراقية مبدأ السياسة التابعة للاقتصاد وليس العكس، لتكون التنمية هي المصلحة الأساسية من النفط والاستثمار فيه.

وأشار إلى أن الاستفادة من النماذج الناجحة في العالم تتطلب من العراقيين الاتفاق والتفاهم على سياسة نفطية وطنية، على أن تكون المحافظة على تطوير الصناعة النفطية أولوية على المدى القريب والبعيد. ويُعطي البرزنجي إقليم كردستان مثالاً واعداً في هذا المجال، معتبراً أن البنية التحتية لقطاع النفط في هذه المنطقة النشطة تمثل رصيداً استثمارياً للعراق، حيث قامت شركات عالمية رصينة بالاستثمار في هذه الصناعة بموافقة الحكومات والمؤسسات القانونية والمصرفية والمالية. وقد ساعد هذا النوع من الشراكات أخيراً على إيجاد سياسة نفطية وطنية تحدد دور ومساحة الجميع في القطاع النفطي، سواء كان الإقليم، أو القطاعين الخاص والعام.

عقدة قانون النفط والغاز

في الأشهر القليلة الماضية، تعكف الفعاليات السياسية على كتابة مسودة جديدة لقانون النفط والغاز، المتعثر منذ عام

2005، وليس من المرجح أن تحظى النسخة النهائية بمرور سلس في البرلمان العراقي، حتى مع التعهدات السياسية للقوى في تحالف «إدارة الدولة» بسد الفراغ القانوني الذي تعمل بموجبه المؤسسات النفطية.

وفي هذا الإطار، يرى رئيس مجموعة «كار» أن القوى العراقية أمام مسودات مختلفة للقانون، واحدة أعدتها الحكومة الاتحادية وأخرى من حكومة إقليم كردستان، وما بينهما ثمة وجهات نظر من المحافظات المنتجة للنفط يجب احترامها. ومع ذلك، لا يرجح البرزنجي التوصل إلى قانون يحظى بالإجماع بسبب الخلاف على تفسير الدستور، إلى جانب القرارات القضائية سواء في بغداد أو باريس التي رسخت حاجزاً بين الأطراف المعنية وجعلت الحوار بينها أكثر صعوبة.

ويقترح البرزنجي مساراً ضرورياً قبل تشريع قانون النفط والغاز يشمل تفسير فقرات الدستور الخاصة بإدارة الثروات الطبيعية، وحسم البنود الخلافية، والتوصل إلى نص مرجعي لا يمكن لأحد تجاوزه أو التلاعب به. كما يتضمن المسار اتفاقاً على آلية توزيع العوائد المالية للنفط بين إقليم كردستان - أو المحافظات - والحكومة الاتحادية، لا سيما أن الاتفاق المطبق حالياً هو مؤقت يتم تجديده أو تغييره كل سنة وفقاً لقانون الموازنة، حيث تحتكر الأكثرية السياسية المتغيرة صياغته في البرلمان.

وانطلاقاً من هنا، يتعين على الأطراف المعنية في بغداد وأربيل حلّ الخلافات بشأن النفط، إذ لا يجوز للمستثمرين والشركات الدخول كطرف أو جزء في هذا النزاع إلا في حدود الحلول التقنية والفنية.

الشراكة مع الخليج

يرى البرزنجي أن عهد الشراكة مع الخليج بدأ الآن، معتبراً أن كل شيء من وجهة نظره يقود إلى النجاح، فالخليجيون لا يشكلون رأس المال وحسب، بل لديهم سنوات من الخبرة المتراكمة، ويمكن للعراق الاستفادة منها. وهو يجري الآن حوارات متقدمة بشأن الربط بين شبكات الكهرباء، إلى جانب الدراسات والمباحثات التي تقوم بها شركات خليجية لتطوير حقول النفط والغاز ضمن جولة التراخيص المقبلة.

التفاؤل بالدور الخليجي في العراق ليس كافياً، يقول البرزنجي، إذ لا تزال الحاجة قائمة وملحة لتوفير غطاء قانوني يحمي عقود الاستثمار ويضمن استمراريتها في بيئة آمنة يحتاجها المستثمر الخليجي، وغيره، دون أن تجري مثل هذه المفاوضات تحت غطاء الحسابات السياسية لإبرام عقود لن تصمد بوجود توقيعها.

الأزمة مع إيران

وفي مقابل الفرصة الخليجية، فإن الأزمة بين إيران والعالم أثرت على قطاع الطاقة في المنطقة، إذ ثمة توتر حول حقل الدرة، وتعقيدات في غاز البصرة، وقصف حول حقول كردستان. فكيف يمكن للعراق الخروج من هذا؟

يعتبر البرزنجي أن الأزمة مع إيران مثال واضح على أهمية وضع الاقتصاد قبل السياسة، لأن مؤشرات الخطر شاخصة أمام الجميع، وتداعيات السياسة ستؤثر بشكل مباشر على استقرار سوق الطاقة والحياة اليومية للناس. ومع ذلك، فإن العالم يراقب تحولاً إيجابياً لدى الأطراف المعنية بملف الطاقة نحو توفير بيئة تجارية آمنة، تنزع فتيل الأزمات النشطة الآن.

العراق في سوق الغاز العالمية

تُرجح مراكز بحثية معنية أن يحتل العراق، خلال السنوات المقبلة، أهمية كبيرة في سوق الغاز العالمية، ومن المفترض حسب المشاريع القائمة حالياً أن ينجح في إنتاج ثلاثة تريليونات قدم مكعبة يومياً عام 2026، لكن المعادلة الإقليمية تجعل الوصول إلى نهاية هذا الطريق صعبا للغاية.

يقول البرزنجي: «إن العراق الآن في طور الاستكشاف، لكننا لا نعرف الطاقة الحقيقية الإنتاجية للحقول. أما الحقول المكتشفة، فإن المؤسسات النفطية مطالبةً بتطويرها في أسرع وقت ممكن، نظراً للعجز الكبير الذي يعاني منه العراق في الغاز».

وعلى المدى المنظور، فإن العراق سيركز على الحاجة المحلية من الغاز. فالمشاريع الحالية في طور استعادة إنتاج الغاز وتطوير البنى التحتية، والعقود الجديدة المبرمجة في العراق، بينها عقود إقليم كردستان، تستهدف توفير احتياجات توليد الكهرباء ومتطلبات الصناعة والمستهلكين المحليين، بما لا يبرر لأي جهة أو طرف سياسي الهجوم على الشركات العاملة في هذا القطاع الحساس. أما كميات التصدير فلا تزال مجرد أرقام تخمينية، بسبب النواقص في أنابيب النقل والبنية التحتية لإنتاج الغاز الطبيعي.

العودة إلى «جيهان» التركي

متى يستأنف العراق تصدير النفط عبر ميناء «جيهان» التركي؟ يتردد هذا السؤال على لسان جميع المعنيين بملف الطاقة في العراق خلال الأشهر الماضية. بحسب البرزنجي، فإن العودة إلى هذا الخط مرهونة بصيانة الأنبوب المتأثر بالزلزال التركي في فبراير (شباط) الماضي، إلى جانب حسم الخلاف المترتب على قرار التحكيم الدولي الذي ألزم أنقرة بدفع تعويضات للعراق.

هذا ويقترح البرزنجي مواصلة الحوار بين الجانبين على المستويين التقني والسياسي، وعلى مستويات متعددة، مشيراً إلى أنه وبعد زيارة وزير النفط العراقي حيان عبد الغني إلى أنقرة، بدأ الحوار يأخذ منحى جدياً أكثر بين الطرفين لوضع حلول تقنية وتعاقدية ومالية للخلاف الحالي، معتبراً أن هناك حاجة ملحة لتكثيف المداولات الثلاثية بين بغداد وأنقرة وإقليم كردستان للوصول إلى حل نهائي ودائم في أسرع وقت ممكن.

وقد اعتمد العراق على خط التصدير الحالي نحو «جيهان» التركي، بسعة مليون برميل يومياً، وهو البديل الفعلي الذي استخدم بعد عزل كركوك من قبل «داعش»، وتدميره الخط الواصل إلى فتحة جنوب الموصل، وبات اليوم خياراً عملياً وفقاً للبرزنجي، الذي رأى أن العراق تمكّن من ربط نفط كركوك عبر الخط الحالي وإيصاله إلى الأسواق العالمية في وقت قياسي، وهو يكفي لكميات إضافية من حقول العراق الأخرى، لأن نفط الإقليم لا يتجاوز الـ450 ألف برميل يومياً.

تجدر الإشارة إلى أن مجموعة «كار» تأسست عام 1999، حيث بدأ نشاطها بتجارة المشتقات النفطية. كما عقدت شراكات مع الأمم المتحدة خلال الحصار الاقتصادي على العراق لتوفير وقود التدفئة في إقليم كردستان، وأبرمت عقوداً في مجال البناء والإنشاءات والكهرباء. وفازت «كار»، كأول شركة عراقية، بعقد تطوير وشراكة في حقل «خورمالة» ولاحقاً في حقلي «الصبة واللحيس» و«حمرين»، في حين وصلت قيمة عقود الشراكة مع وزارة النفط إلى نحو نصف مليار دولار خلال عامي 2004 و2006.

الولايات المتحدة تتوسط لعودة عمل خط أنابيب النفط العراقي - التركي

الشرق الأوسط

أعلنت الولايات المتحدة أنها ستواصل العمل من أجل استئناف ضخ الخام عبر خط أنابيب النفط العراقي - التركي، والمتوقف منذ مارس (آذار) الماضي.
وقال مستشار الأمن القومي جيك سوليفان، في بيان إن «الولايات المتحدة ستواصل العمل مع جميع الأطراف المعنية من أجل إعادة فتح خط الأنابيب بين العراق وتركيا في أقرب وقت ممكن».

وكانت تركيا أوقفت التدفقات عبر خط الأنابيب الواقع في شمال العراق في 25 مارس، بعد أن أمر حكم في قضية تحكيم صادر عن غرفة التجارة الدولية أنقرة بدفع تعويضات لبغداد عن الصادرات غير المصرح بها من قبل حكومة إقليم كردستان العراق بين عامي 2014 و2018.

وبدأت تركيا بعد ذلك أعمال الصيانة في خط الأنابيب الذي يمر عبر منطقة نشطة زلزالياً والذي تقول إنه تضرر بسبب فيضانات.

وقال وزير الطاقة التركي ألب أرسلان بيرقدار قبل أيام إن خط أنابيب تصدير النفط من شمال العراق عبر تركيا سيكون جاهزا لاستئناف العمليات قريباً بعد إجراء فحوصات لصيانة الخط وإصلاح الأضرار الناجمة عن الفيضانات.

وذكر أن فحص خط أنابيب النفط قد اكتمل وسيكون جاهزا «من الناحية الفنية» للتشغيل قريبا.

وكان العراق وتركيا اتفقا في السابق على الانتظار حتى اكتمال أعمال الصيانة قبل استئناف التصدير عبر خط الأنابيب الذي يساهم بنحو 0.5 في المائة من إمدادات النفط العالمية. وقالت مصادر إنه من غير المتوقع أن تبدأ تدفقات النفط قبل أكتوبر (تشرين الأول). وخسرت حكومة كردستان العراق نحو أربعة مليارات دولار منذ توقف تدفقات النفط إلى ميناء «جيهان» التركي عبر خط الأنابيب هذا.

أسعار النفط تواصل الصعود للجلسة الرابعة على التوالي

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات الثلاثاء، للجلسة الرابعة على التوالي، إذ أثار ضعف إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة مزيداً من المخاوف حيال شح المعروض في السوق.

وبحلول الساعة 14:17 بتوقيت غرينيتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي «برنت» 1.4 في المائة إلى 95.72 دولار للبرميل. كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.8 في المائة إلى 92.28 دولار للبرميل، وهو ما يقل قليلاً عن أعلى مستوى في عشرة أشهر الذي بلغته يوم الاثنين.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم الاثنين إن إنتاج النفط الأميركي، من أكبر المناطق المنتجة للنفط الصخري، يتجه للانخفاض إلى 9.393 مليون برميل يومياً في أكتوبر (تشرين الأول)، وهو أدنى مستوى منذ مايو (أيار) 2023.

كانت السعودية وروسيا قد مددتا هذا الشهر تخفيضات إنتاجهما مجتمعتين 1.3 مليون برميل يوميا حتى نهاية العام. ودافع وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان يوم الاثنين عن تخفيضات «أوبك بلس» لإمدادات سوق النفط، قائلا إن أسواق الطاقة الدولية تحتاج إلى تنظيم للحد من التقلبات، بينما حذّر أيضا من الضبابية بشأن الطلب الصيني، والنمو في أوروبا، وإجراءات البنوك المركزية لمواجهة التضخم.

وفي الوقت الذي يركز فيه مستثمرون ومتعاملون في قطاع النفط على ارتفاع أسعار النفط التي اقتربت من 100 دولار للبرميل، يجري تداول بعض الخامات بالفعل فوق هذا المستوى في بعض الأسواق.

وقد أشارت بيانات من مجموعة بورصة لندن إلى تجاوز سعر الخام النيجيري «كوا إيبوي» 100 دولار للبرميل يوم الاثنين. وقال بيارن شيلدروب، المحلل في البنك السويدي «إس إي بي»، في تقرير إن خام «تابيس» الماليزي وصل إلى 101.30 دولار الأسبوع الماضي.

ويتجاوز سعر «كوا إيبوي» وبعض الخامات الأخرى المسعرة مقابل «برنت» 100 دولار بالفعل؛ لأنها تستند إلى سعر خام «برنت» المؤرخ، بالإضافة إلى الفارق النقدي أو العلاوة، والتي تقدرها البورصة حاليا بحوالي 4.25 دولار للبرميل.

ويتوقع بنك «يو بي إس» السويسري أن تصل العقود الآجلة لخام «برنت» إلى أرقام في خانة المئات. وقال جيوفاني ستونوفو المحلل لدى «يو بي إس»: «نتوقع تداول (برنت) في نطاق 90 - 100 دولار خلال الأشهر المقبلة، مع هدف لنهاية العام عند 95 دولارا».

مصر: لا يوجد حل واحد يناسب جميع الدول للتحول إلى الطاقة النظيفة

القاهرة: صبري ناجح

الشرق الأوسط

قال وزير البترول المصري طارق الملا، إن التحديات العالمية في مجال الطاقة أظهرت عدم وجود «حل واحد يناسب جميع الدول» للتحول الطاقي وإزالة الكربون، موضحاً أنه من الأهمية أن تعمل كل دولة على تشكيل مزيج مصادر الطاقة الأنسب لها ولاحتياجاتها.

وأوضح الملا خلال ترؤسه طاولة مستديرة نظّمها منتدى غاز شرق المتوسط في القاهرة، الثلاثاء، أن «العالم ما زال في حاجة للوقود الأحفوري والطاقة التقليدية، وأن أمن الطاقة والاكتفاء من مواردها أولوية، وهو ما أظهرته بقوة مشكلة الطاقة التي وقعت العام الماضي إثر تداعيات الأزمة الروسية - الأوكرانية».

وأكد الوزير المصري «أهمية التعاون لإنتاج المزيد من الغاز والنفط لتأمين إمدادات الطاقة مع مراعاة اتخاذ الإجراءات واستخدام التكنولوجيات للحد من الانبعاثات في مشروعات إنتاجها».

ناقشت الطاولة المستديرة، التي عُقدت الثلاثاء، تنفيذ مخرجات ورشة العمل الموسعة التي عقدها المنتدى للوقوف على سبل تعظيم الاستفادة من التكنولوجيا للإسراع بإزالة الكربون في منطقة شرق المتوسط، ودعم نشر واستخدام تكنولوجيا إزالة الكربون والاستثمار فيها بما يواكب توجهات الإنتاج المستدام بيئياً للغاز الطبيعي.

وأشار الملا إلى أن توفير التكنولوجيات المتطورة والتمويل اللازم لتنفيذ مشروعات خفض الكربون، يمثل ضرورة قصوى لتتمكن الدول النامية من المضي قدماً في تنفيذ خطط خفض الانبعاثات الخاصة بها.

من جانبه، أوضح الأمين العام لمنتدى غاز شرق المتوسط، أسامة مبارز، أن «عملية إزالة الكربون في صناعة الغاز لا تقتصر على التكنولوجيا وحدها، ولكنها تشمل منظومة يتم توظيف التكنولوجيا فيها إلى جانب الحوكمة والسياسات والأطر التنظيمية الداعمة لتنفيذ مشروعات إزالة الكربون».

وأكد مبارز أنه في ظل الدور الكبير والممتد الذي يلعبه الغاز الطبيعي في مرحلة الانتقال الطاقي على مستوى العالم، فإن الهدف الرئيسي لمنتدى غاز شرق المتوسط وشركائه يتمثل في تحقيق التوازن بين أمن الطاقة، وتنفيذ التحول الطاقي لتلافي تكرار أي تحديات سابقة، حيث تبرز أهمية زيادة إمدادات الغاز الطبيعي بشكل مسؤول بيئياً وبانبعاثات أقل وتكلفة اقتصادية ملائمة».

وأكد المشاركون في النقاش من رؤساء الشركات العالمية وخبراء الصناعة، أن الغاز الطبيعي هو الوقود الانتقالي الأمثل في هذه المرحلة، وسيظل كذلك لفترة طويلة.

ضمت الطاولة المستديرة رؤساء ومسؤولي شركات «شيفرون» و«إكسون موبيل» و«شل» و«فينترسال ديا» و«SLB» و«بيكرهيوز» و«هاليبرتون» و«أباتشي» و«وورلي» و«سايبم» و«إنرجين» و«هيلينك بتروليم»، والرئيس التنفيذي لجهاز تنظيم سوق الغاز الطبيعي في مصر، ورؤساء ومسؤولي هيئة البترول، و«إيجاس» و«القابضة للبتروكيماويات» و«بتروجت» و«إني».

كينيا تمدد اتفاقاً لتوريد النفط مع «أرامكو» و«أدنوك» و«إينوك»

الشرق الأوسط

قال رئيس هيئة تنظيم الطاقة في كينيا دانييل كيبتو الثلاثاء إن بلاده مددت أجل اتفاق لتوريد النفط مع ثلاث شركات في منطقة الخليج حتى ديسمبر (كانون الأول) 2024.
وقال كيبتو: «هناك تمديد حتى ديسمبر 2024، ونتج هذا بشكل أساسي عن المفاوضات التي جرت لخفض تكاليف الشحن والعلاوات». وأوضح في معرض حديثه عن الاتفاق أنه ساعد في تقليص تكلفة نقل النفط إلى كينيا والعلاوة التي تدفعها للموردين.

وفي منتصف مارس (آذار) الماضي، فازت شركات «أرامكو» السعودية و«بترول أبوظبي الوطنية» (أدنوك)، و«بترول الإمارات الوطنية» (إينوك) بصفقات لتوريد المنتجات النفطية إلى كينيا، في إطار خطة الدولة الواقعة في شرق أفريقيا لتأمين واردات النفط وإدارة الطلب على الدولار.

ونقلت وكالة ««بلومبرغ» وقتها عن وزير الطاقة الكيني ديفيس تشيرتشير، قوله إن «أرامكو» ستزوّد الدولة الأفريقية بالديزل لمدة ستة شهور، كما ستقوم «أدنوك» بتوريد الديزل ووقود الطائرات، فيما ستورّد «إينوك» الغازولين إلى كينيا.

ويعمل مصرف «تي دي بي» (TDB) على تقديم المشورة لكينيا بشأن الحصول على تسهيل ائتماني لتسديد قيمة الوقود.

أرقام عن مصافي النفط في السعودية وقدرات التكرير

أحمد عمار

الطاقة

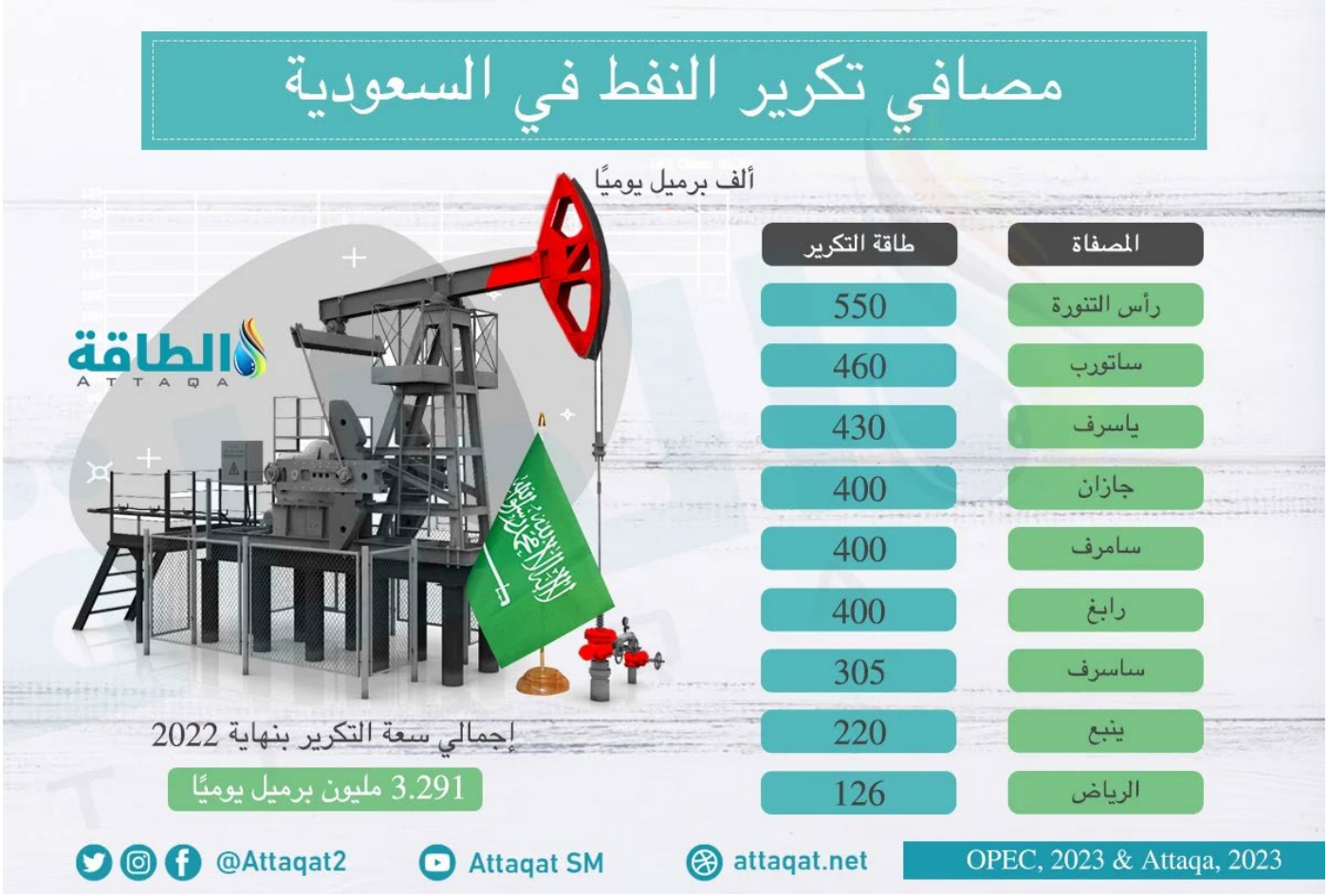

تُعَد طاقة مصافي النفط في السعودية الأكبر بمنطقة الشرق الأوسط رغم تراجعها خلال العام الماضي بمقدار 36 ألف برميل يوميًا، بعد ارتفاع سنوي سجّلته عام 2021، مع بدء الإنتاج من مصفاة جازان أحدث منشآت التكرير.

وبحلول 2030، تستهدف المملكة زيادة سعة تكرير النفط إلى ما بين 8 ملايين و10 ملايين برميل يوميًا، لتواصل البلاد تصدرها دول منطقة الشرق الأوسط في امتلاكها أكبر طاقة تكريرية.

وتستعرض وحدة أبحاث الطاقة، اعتمادًا على بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، أبرز الأرقام عن مصافي النفط في السعودية خلال العام الماضي.

إجمالي سعة التكرير في السعودية

تظهر بيانات أوبك أن إجمالي طاقة تكرير مصافي النفط في السعودية تراجع، خلال العام الماضي، إلى 3.291 مليون برميل يوميًا، مقابل 3.327 مليون برميل يوميًا خلال العام السابق له (2021)، بسبب انخفاض سعة كل من مصفاة الرياض وينبع.

ويعد ذلك التراجع هو الأول خلال المدة الزمنية من 2018 حتى 2022؛ إذ أسهمت مصفاة جازان في رفع طاقة التكرير للمملكة من 2.856 مليون برميل في عام 2018 إلى نحو 3.327 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

وكان إجمالي طاقة تكرير مصافي النفط في السعودية قد ارتفع في عام 2019 إلى 2.896 مليون برميل يوميًا، ليستمر الصعود في عام وباء كورونا (2020) إلى نحو 2.927 مليون برميل يوميًا.

ووفقًا لوكالة الطاقة الدولية، تعد سعة التكرير في السعودية هي الأكبر على مستوى منطقة الشرق الأوسط، مع توقعات استقرارها عند 3.289 مليون برميل يوميًا، خلال العام المقبل (2024) لتستقر عند المستوى نفسه حتى 2028.

ويشار إلى أن بيانات وكالة الطاقة الدولية بشأن إجمالي طاقة تكرير مصافي النفط في السعودية مختلفة عن أوبك؛ إذ توضح بيانات الوكالة أنها تقف عند 3.269 مليون برميل يوميًا في 2022 و2023.

تفاصيل مصافي التكرير في السعودية

وصل عدد مصافي النفط في السعودية إلى 9 بنهاية 2022؛ منها مصافٍ تابعة بصورة كاملة لعملاقة النفط السعودية أرامكو، أو بمشاركة مع شركات أخرى مثل توتال إنرجي وإكسون موبيل وشل.

واستقرت قدرة تكرير مصفاة رأس التنورة، خلال العام الماضي، عند المستوى نفسه المسجل في عام 2021 والبالغ 550 ألف برميل يوميًا.

كما استقرت سعة مصفاة ساتورب عند مستوى 460 ألف برميل يوميًا، ومصفاة ياسرف عند 430 ألف برميل يوميًا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وسجّلت سعة كل من مصفاة سامرف ورابغ وجازان استقرارًا عند المستوى نفسه المسجل في عام 2021 والبالغ 400 ألف برميل يوميًا لكل منهما، وبلغت طاقة تكرير مصفاة ساسرف نحو 305 آلاف برميل يوميًا.

وفي المقابل، انخفضت طاقة تكرير مصفاة ينبع إلى 220 ألف برميل يوميًا خلال العام الماضي، مقابل 252 ألف برميل يوميًا في عام 2021.

وتراجعت كذلك سعة تكرير مصفاة الرياض إلى 126 ألف برميل يوميًا في العام الماضي، مقابل 130 ألف برميل يوميًا في عام 2021.

المنتجات النفطية

رغم انخفاض طاقة تكرير مصافي النفط في السعودية، إلا أن إنتاجها من المشتقات النفطية ارتفع خلال العام الماضي بمقدار 8.6 ألف برميل يوميًا، على أساس سنوي.

وارتفع إنتاج السعودية من المشتقات النفطية خلال العام الماضي إلى 2.768 مليون برميل يوميًا، مقابل 2.548 مليون برميل يوميًا في عام 2021، ولكنه أقل من المستوى المسجل في عام 2018 والبالغ 2.817 مليون برميل يوميًا.

وارتفع إنتاج المملكة من البنزين خلال العام الماضي إلى 630 ألف برميل يوميا، مقابل 544 ألف برميل يوميًا في عام 2021.

كما ارتفع إنتاج البلاد من الكيروسين إلى 153 ألف برميل يوميًا خلال العام الماضي، مقابل 126 ألف برميل يوميًا في عام 2021.

وزادت السعودية كذلك إنتاجها من زيت الوقود المقطر إلى 1.209 مليون برميل يوميًا خلال العام الماضي، مقابل 1.115 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

وارتفع -أيضًا- إنتاج المملكة من زيت الوقود الثقيل إلى 481 ألف برميل يوميًا خلال العام الماضي، مقابل 422 ألف برميل يوميًا في عام 2021.

بينما تراجع إنتاج البلاد من منتجات نفطية أخرى خلال العام الماضي إلى 294 ألف برميل يوميًا، مقابل 341 ألف برميل يوميًا في عام 2021.

شكراً